الأنباء
الاثنين 18نوفمبر 2013

الاستجوابات الخمسة مدرجة على جدول الجلسة المقبلة ومناقشتها قد تمتد إلى اليوم التالي

الغانم : لا أحد يرضى بالخطأ وتجاوز القانون أو الإساءة إلى أي فئة من فئات وشرائح المجتمع .. والحفاظ على الوحدة الوطنية مسؤولية الجميع

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مترئسا الاجتماع الأسبوعي لمكتب المجلس

اعرب رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم عن ثقته بحكمة العقلاء من ابناء الكويت في تجاوز كل ما من شأنه الاضرار بالوحدة الوطنية او اثارة الفتن داخل المجتمع الكويتي، مؤكدا قدرة العقلاء والحكماء على احتواء الاحداث الاخيرة وتداعياتها.

واضاف في تصريح الى الصحافيين في مجلس الامة انه لا احد يرضى بالخطأ وتجاوز القانون، والاساءة الى اي من فئات وشرائح مجتمعنا الكويتي، مشددا على ان الحفاظ على الوحدة الوطنية مسؤولية الجميع، وليس حكرا على احد، مؤكدا في الوقت ذاته على ضرورة احترام القانون ودولة المؤسسات.

من جانب آخر، رد الرئيس الغانم على سؤال في شأن توقعاته بتعديل وزاري وشيك بالقول ان هذا الامر من اختصاص رئيس الحكومة وهو المعني بهذا الامر وليس مجلس الامة.

وعن توقعاته لجلسة 26 نوفمبر الجاري، اوضح الغانم انه سيتخذ الاجراءات اللائحية، ويبقى القرار لمجلس الامة في حسم اي من الامور، مشيرا الى انه ادرج الاستجوابات الخمسة المحالة له وستتم مناقشتها في جلسة قد تمتد الى اليوم التالي.

واضاف ان المجلس قد يلجأ الى عقد جلسات خاصة اذا تطلب الامر ذلك من اجل استكمال انجاز القوانين او القضايا التي قد لا تكون ضمن الاولويات، او تلك التي ساهمت مناقشة الاستجوابات في تأخيرها.

ووعد الغانم وسائل الاعلام بتسهيل مهامها في تغطية جلسة الاستجواب المطولة وبقية الاعمال المناطة بهم داخل مجلس الامة، داعيا الزملاء الصحافيين الى تزويد ادارة الاعلام بأي مطالب من شأنها مساعدتهم في مهامهم.

وعن استجواب النائب التميمي لوزير البلدية قال الغانم: لم يصلني اي شيء، ويبقى توقيت الاستجواب شأنا يقدره النائب المستجوب نفسه.

من جانب اخر عقد مكتب المجلس اجتماعه أمس (الأحد) برئاسة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وحضور أعضاء المكتب.

وقال أمين سر المجلس العضو يعقوب الصانع في تصريح صحافي بأن مكتب المجلس قرر احالة الأولويات التي تم الاتفاق عليها مع الحكومة إلى الجلسة المقبلة.

وأضاف الصانع أن المكتب ناقش عدد من الرسائل الموجه إلى رئيس مجلس الأمة من بعض البرلمانات الشقيقة والصديقة لزيارة هذه البرلمانات علاوة على توجيه دعوات إلى رؤساء برلمانات شقيقة وصديقة لزيارة مجلس الأمة خلال المرحلة المقبلة.

وأوضح الصانع أن مكتب المجلس اطلع على بعض الأمور الإدارية المتعلقة بالأمانة العامة واتخذ القرارات المناسبة بشأنها.

الجبري: «المالية» طالبت بتشكيل لجنة مشتركة لتقريب وجهات النظر بشأن «المناقصات»

محمد الجبري

طلبت اللجنة المالية البرلمانية من الجهات الحكومية المعنية بقانون المناقصات تشكيل لجنة مشتركة لتقريب وجهات نظرها بشأن القانون.

وقال مقرر اللجنة النائب محمد الجبري: إن اللجنة اجتمعت أمس واستعرضت مع اللجنة الفنية قانون المناقصات، وأهمية حسمه خلال الاجتماعين المقبلين، مع ضرورة توحيد رأي الجهات الحكومية، لأن هناك تباينا بشأن قانون المناقصات.

وذكر الجبري: ان هناك نقاط خلاف بين لجنة المناقصات ووزارة المالية حول القانون، ونأمل أن تتوحد الآراء الحكومية قبل اجتماع الأحد المقبل.

من ضمنها الاتفاقية الأمنية الخليجية

العازمي: «الخارجية» أقرت 10 اتفاقيات كأولويات

حمدان العازمي

تبنت لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية 15 اتفاقية ومذكرة تفاهم كأولويات للفترة الراهنة تم اقرار 10 منها ويصدر اقرار الخمسة المتبقية لرفعها الى مجلس الامة تمهيدا لاقرارها ليس من بينها الاتفاقية الامنية الخليجية او الاتفاقية الامنية بين الكويت والمملكة الاردنية او مذكرة التفاهم مع صندوق النقد الدولي بشأن إقامة مركز له في البلاد يغطي منطقة الشرق الاوسط لحاجتهم لمزيد من الدراسة.

وقال مقرر اللجنة النائب حمدان العازمي في تصريح صحافي يوم امس ان اللجنة اقرت عشرة مشاريع بقوانين اتفاقيات يأتي في مقدمتها انضمام الكويت الى اتفاقية اسطنبول للادخال الجمركي وتعديل اتفاقية صندوق النقد الدولي لموافقته على تعديل النظام الاساسي لمنظمة المرأة في الدول الاعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي والاتفاقية الموقعة بين البلاد ومنظمة حظر الاسلحة الكيميائية ومذكرة تفاهم بشأن الهجرة بين الكويت ومملكة بريطانيا العظمى وشمال ايرلندا ومذكرة اخرى خاصة بالتفتيش بالسفن في موانئ دول مجلس التعاون الخليجي واتفاقية للتعاون الامني بين الكويت وحكومة اذربيجان والموافقة على برتكول اضافي بين البلاد وجمهورية لتوانيا واتفاقية البلاد وجمهورية جامايكا للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمار واخيرا اتفاقية بين البلاد وجمهورية موريشيوس للتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمار.

وتابع العازمي: كما ناقشت اللجنة مشروع قانون بالموافقة على مذكرة تفاهم بين الكويت وصندوق النقد الدولي بشان اقامة مركز صندوق النقد الدولي الاقتصادي والتمويل في الشرق الاوسط بالبلاد، مشيرا الى ان اللجنة ارتأت تأجيل النظر في هذه المذكرة لمزيد من الدراسة.

واوضح العازمي ان اللجنة ارجأت مناقشة الاتفاقية الامنية الخليجية لحين الانتهاء من مذكرة التفاهم مع صندوق النقد الدولي نظرا للخلاف حول هذه المذكرة ما بين الهيئة العامة للاستثمار ومجلس الامة، مبينا ان اللجنة طلبت عدة امور حول هذه المذكرة خاصة ما يتعلق منها بالمبالغ المرصودة لاقامة هذا المركز وبعد ان تم صرف مبالغ لاقامته دون سند قانوني او موافقة مجلس الامة.

واشار العازمي الى ان طلب للجنة انصب على ايضاح بعض التفاصيل لارتباطه باقامة هذا المركز.

واكد العازمي على ان اولويات اللجنة الخارجية في الوقت الراهن ترتكز على خمسة عشر اتفاقية ومذكرة تفاهم ثم انجاز عشرة منها وبصدد الانتهاء من خمس اخريات وسيتم رفعهم للمجلس تمهيدا لاقرارها بالوقت المقبل ليس من ضمنها الاتفاقية الامنية الخليجية او الاتفاقية الامنية مع مملكة الاردن وكذلك مذكرة التفاهم مع صندوق النقد الدولي.

قررت منح رئيس المجلس ونائبه جوازات ديبلوماسية مدى الحياة

«التشريعية»: تعديل صندوق التنمية العربية لإخضاع القروض المتجاوزة 50 مليون دولار لرقابة مجلس الأمة

أقرت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية خلال اجتماعها أمس منح رئيس مجلس الأمة ونائبه جوازات ديبلوماسية مدى الحياة، كما أقرت تعديل قانون صندوق التنمية العربية بما يضمن اخضاع اي قروض تتجاوز الـ 50 مليون دولار لرقابة مجلس الأمة، فيما رفضت مقترحا لإنشاء هيئة حماية المستهلك، ومقترحا آخر للتشجيع على حفظ القرآن الكريم.

وقال مقرر اللجنة النائب د.عبدالكريم الكندري في تصريح للصحافيين ان اللجنة وافقت على الاقتراح بقانون بشأن حقوق الملكية الفكرية وإدارة الحقوق الجماعية ومن ثم احالته الى اللجنة المختصة وأيضا وافقت اللجنة على الاقتراح بقانون بتعديل قانون جوازات السفر والخاص بمنح رئيس مجلس الأمة ونائب رئيس مجلس الأمة جوازات ديبلوماسية مقدم من النواب: عادل الخرافي وصالح عاشور ويعقوب الصانع يتعلق بمنحهما جواز ديبلوماسي بعد انتهاء عملهما من المنصبين، مبينا ان اللجنة انتهت الى الموافقة على المقترح بعد نقاش مستفيض أعقبه التصويت الذي كانت نتيجة 3 موافق مقابل 3 عدم موافقة ورجحت كفة الموافقين الذين من بينهم رئيس اللجنة حول هذا المقترح وقد صوت ضده من باب عدم التمايز.

وأضاف الكندري: وافقت اللجنة ايضا على المقترح الخاص بقانون تنظيم الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، مشيرا الى ان التعديل خاص بإضافة فقرة جديدة بناء على ملاحظات اللجنة المختصة.

وتابع: نظرت اللجنة مقترحا خاصا بإنشاء اللجنة الوطنية لحماية المستهلك، لافتا الى ان اللجنة رفضت هذا الاقتراح من حيث المضمون والذي يحتاج الى اعادة دراسة.

د. معصومة المبارك

الكندري: اللجنة نظرت مقترحاً خاصاً بانشاء اللجنة الوطنية لحماية المستهلك

معصومة: تأجيل مقترح لإضافة وإدراج أسماء الناخبين غير المشولين في الجداول الانتخابية في عدد من المناطق

وأوضح الكندري ان اللجنة ناقشت مقترحا يتعلق بتشجيع حافظ القرآن الكريم والذي رفضته اللجنة بسبب مساواته بين حافظ القرآن وحامل الشهادة الجامعية اضافة الى ملاحظات أعضاء اللجنة بعدم وضوح المعايير من ناحية السند ومن يؤخذ عنه القرآن.

وبيّن الكندري ان اللجنة ارجأت البت بشأن المقترح المتعلق بتأسيس شركة عقارية للإسكان للمزيد من الدراسة.

وقالت عضوة اللجنة د.معصومة المبارك ان اللجنة وافقت على اقتراح بقانون مقدم من النائب فيصل الدويسان بشأن حقوق الملكية الفكرية، ومنح جوازات سفر ديبلوماسية دائمة لرئيس مجلس الأمة ونائبه بعد انتهاء مدة تمثيلهم في المجلس، كما تمت الموافقة على اقتراح بقانون لإعادة تنظيم الصندوق الكويتي للتنمية العربية بما يجعل لمجلس الأمة دورا أكبر في المراقبة والمتابعة للقروض التي تمنح من الصندوق، مشيرة الى ان اللجنة اقترحت ان تبدأ رقابة المجلس من سقف الـ 50 مليون دولار حيث يتطلب اي مبلغ زائد عن هذا السقف موافقة مباشرة من المجلس.

وبينت د.معصومة انه تم تأجيل مقترح لإضافة وادراج أسماء الناخبين غير المشولين في الجداول الانتخابية في عدد من المناطق التي لم تدرج في جداول الناخبين للانتخابات البلدية، مشيرة الى ان اللجنة طلبت التأجيل الى حين ادراج جميع المناطق سواء في انتخابات البلدي أو الأمة حتى يناقش الموضوع بشكل متكامل.

وأوضحت ان اللجنة رفضت اقتراحا بإنشاء الهيئة الوطنية لحماية المستهلك، لأنها رأت ان الحل بتطبيق القوانين القائمة وتفعيل دور ادارة حماية المستهلك التابعة لوزارة التجارة، كما تم رفض مقترح بقانون للتشجيع على حفظ القرآن لأن اللجنة رأت انه غير مناسب لأن المقترح ينص على معاملة حافظ القرآن بمثل معاملة خريج الجامعة.

من جانب آخر، جددت د.معصومة مطالبة سمو رئيس مجلس الوزراء بالاعتذار عن ازالة خيم عاشوراء بشكل متعمد ويصب الزيت على النار في أجواء مليئة بالشحن الطائفي، مشددة على ضرورة اصدار مجلس الوزراء بيانا واضحا بهذا الشأن لأن العبث بالورقة الطائفية حرق للجميع. وأكدت ان وزير البلدية يتحمل المسؤولية عما تم ويجب ان توجه المحاسبة له مباشرة، وخصوصا ان لدينا معلومات ان أوامر الإزالة صدرت منه شخصيا.

وبسؤالها عما اذا كان الوزير يهدف الى خلط الأوراق لحماية نفسه من الاستجواب المقدم له من النائب رياض العدساني، قالت د.المبارك: لا أحكم على النوايا ولكن ما حصل لا يمكن ان ندير ظهورنا له وأن نقول «عفا الله عما سلف»، مبينة ان اصدار مجلس الوزراء الاعتذار لا يعني الاعفاء من المساءلة السياسية من قبل سمو رئيس مجلس الوزراء للمسؤول عن هذا العمل او ان يقوم مجلس الأمة بدوره في المحاسبة.

من جانب آخر، أقرت اللجنة التشريعية عددا من القوانين في اجتماعها (أمس) والمتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وأيضا جوازات السفر والخاص بمنح رئيس مجلس الأمة ونائبه جواز ديبلوماسي بعد انتهاء عملهما من المنصبين وكذلك اضافة فقرة جديدة لقانون صندوق التنمية الكويتي.

الخرافي: «المرافق» ناقشت تعديلات قانون البلدية

م. عادل الخرافي

استعرضت أمس لجنة المرافق العامة البرلمانية قانون البلدية الذي نص على تغيير عدد الدوائر الانتخابية من عشر إلى خمس دوائر، وصوت لكل ناخب.

وقال مقرر اللجنة النائب عادل الخرافي: «إن اللجنة لم تتخذ قرارا وتريثت إلى حين الاطلاع على جميع التعديلات التي جاء بها قانون 2005/5 بالإضافة إلى الاقتراحات الموجودة في السابق وتتعلق ببلديات المحافظات».

وذكر الخرافي «أن اللجنة دعت بعض جهات الاختصاص إلى الاجتماع المقبل للاستئناس برأيها، وسيكون وزير البلدية حاضرا الاجتماع».

وأضاف الخرافي «ناقشنا أيضا تسمية شوارع ومدارس، وسترسل إلى الحكومة لأن الشخصيات التي سميت بها كان لها دور بارز في تاريخ الكويت».

منها تجنيس الأرملة والمطلقة وتحديد العدد الذي يجوز تجنيسه للعام الحالي

الشمري: «الداخلية والدفاع» حددت أولوياتها للدور الثاني

سلطان الشمري

حددت لجنة الداخلية والدفاع البرلمانية اولوياتها لدور الانعقاد الحالي ورفعتها الى رئيس مجلس الأمة تمهيدا لادراج ما يمكن ادراجه في جدول الاولويات النيابية - الحكومة.

وقال مقرر اللجنة النائب سلطان الشمري: ان اللجنة اجتمعت امس وحددت اولوياتها ومن بينها تجنيس الارملة والمطلقة وتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية سنويا، بالاضافة الى نظام قوة الشرطة المتعلق برصيد الاجازات الدورية.

وذكر الشمري: ومن ضمن الاولويات منح الجنسية لابناء الشهداء من البدون وغير الكويتيين ومنح الجنسية لحملة احصاء 65 ومن رفض الجنسية الثانية ولديه ملف في اللجنة العليا ومن شارك في الحروب العربية والاسرى.

واضاف: وشملت الاولويات قانون الجيش وقبول ضباط الصف الحاصلين على مؤهل جامعي كضباط، وتجنيس ابناء الكويتيات وتعديل نظام قوة الشرطة، بحيث يجوز لمنتسبي الشرطة الاحتفاظ بالاجازة الدورية 60 يوما وصرف بدل اجازات نقدا، ومنح مكافأة نهاية الخدمة للعسكريين والافراد.

وشدد الشمري على ان الاولويات تضمنت ايضا ضم التحقيقات الى النيابة العامة وتعديل المرسوم المتعلق باعلان الرغبة للاجنبية المتزوجة من كويتي، اذ تمنح المطلقة او الارملة الجنسية حتى لو لم تعلن رغبتها اثناء فترة الزواج، وفي هذه الجزئية طلبت وزارة الداخلية منحها مهلة شهر لتحديد موقفها، وهناك بوادر ايجابية لانهاء هذا الملف.

دعا إلى محاسبة من يحاول إشعال الفتنة في المجتمع

خليل عبدالله: أمن الكويت واستقرارها غير قابل للعبث السياسي

. خليل عبد الله

اعتبر النائب خليل عبدالله أن توجيه النواب الرسائل للحكومة عبر الشارع أمر مرفوض ونوع من العبث، رافضا الدعوات الى الخروج في مسيرات أيا كان مصدر هذه الدعوات.

وقال عبدالله في تصريح صحافي: نحن كنواب لدينا ادواتنا وقنواتنا للاتصال مع الحكومة ومعرفة حقيقة ما يحدث، ومن يسعى الى تمزيق الوحدة الوطنية يجب التصدي له بشدة، فأمن الكويت واستقرارها غير قابل للعبث السياسي لأن هذه الورقة خطيرة جدا.

ووجه عبدالله رسالة لمن يلعبون بهذه الورقة قائلا: كفوا عن اللعب على جراح الوطن»، مؤكدا في الوقت ذاته أن تهديد أحد الأشخاص بأن يزيل خيام عاشوراء مرفوض، فلا أحد يخوف أحدا، ولا يعتقد هذا الشخص أن الناس ستقف تتفرج عليه، مشددا على أننا في دولة قانون ومؤسسات.

وبين أن الانتقائية في تطبيق القانون أصبحت واضحة وتهدد أمن واستقرار البلد، ولا يمكن ان نسمح بهذا الأمر، مشددا على ضرورة محاسبة كل من يطبق القانون بانتقائية محاسبة عسيرة، وكذلك من يحاول أن يشعل الفتنة بين ابناء البلد عبر مواقع التواصل.

واستغرب أن بعض من وصفهم بـ «الجبناء» يستخدمون اسماء مستعارة في حساباتهم في مواقع التواصل الاجتماعي ويقودون الحراك في الشارع، مطالبا الشعب الكويتي بالوعي لأننا في مرحلة حساسية اقليميا، ولو أن الكويت تعرضت لتهديد خارجي لوقفنا جميعا على الحدود للتصدي له، ولكن عدونا يهاجمنا الآن من الداخل.

من جهة أخرى فضل عبدالله عدم دمج الاستجواب المقدم من قبله لوزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية د.رولا دشتي مع الاستجواب المقدم من النائب صفاء الهاشم، وان يناقش استجوابه بمعزل عن بقية الاستجوابات، مستداركا «ولكن لو قرر المجلس دمج الاستجوابين سأنصاع لقرار المجلس وهذه هي الديموقراطية».